المرصد الاجتماعي التونسي

النشرة الاخبارية العاشرة – جوان 2014

FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ECONOMIQUES ET SOCIAUX

Ost Observatoire Social Tunisien المرصد الاجتماعي التونسي

التحركات الاحتجاجية خلال شهر جوان 2014

منطقة العالية بالقيروان: عطش متواصل

لهذه الأسباب فقدت الدولة القدرة على التحكم في الأسعار

الصخيرة: مقاربة أمنية في مواجهة الاحتجاجات الاجتماعية

بيان:أحكام بالتعويض لـ 311 عاملة وعامل في قطاع النسيج

إضراب عاملات وعمال شركتي (LATELEC, LIMEN Industrie)

المأساة الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية لأهالي منطقة البركة

التحركات الاحتجاجية خلال شهر جوان 2014

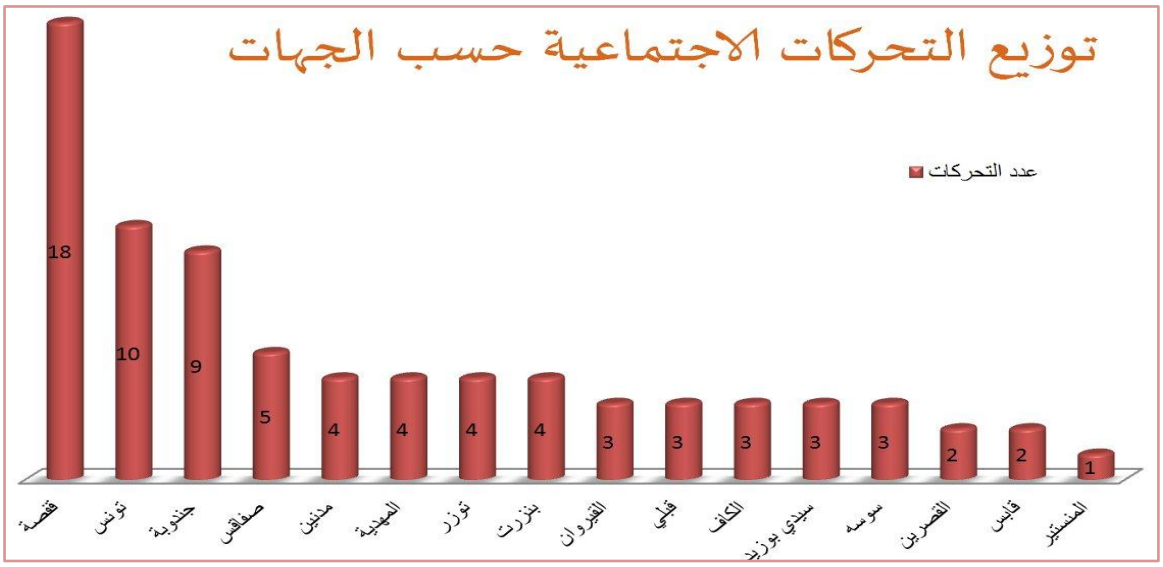

الاطار العام للتحركات الاحتجاجية

لا تزال التحركات الاحتجاجية في اشكالها المتعددة والمتنوعة احدى السمات الاساسية للحراك الاجتماعي في تونس ما بعد الثورة فقد اخذت هذه التحركات الاحتجاجية مسارات وأساليب متكيفة مع طبيعة الاسباب التي أفرزتها

اهم الاحداث التي ميزت هذا الشهر هو العودة القوية للارهاب في عديد المناطق وقد أخذ هذه المسألة تغطية اعلامية كبيرة وهامة في مختلف وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والالكترونية ، وبقيت حول هذا الملف العديد من الاسئلة المطروحة بدون أجوبة تحدّ من حيرة أهالي ومتساكني المناطق المعنية بشكل مباشر بالارهاب وبالمواطنين عموما والمهتمين والمتابعين للشأن العام فبالرغم من خطورة الظاهرة لا تزال السلطات الادارية تتعامل مع الملفات الامنية وفق الاساليب التقليدية التي تقوم على المحافظة على الاسرار وعدم كشف الحقائق بشكل كلي وذلك لاسباب أمنية دائما ، لقد ولد التمادي في التعامل مع مثل هذه الملفات بنفس الاساليب القديمة الى الشك في حقيقة المعلوم ات المقدمة والاحتجاج على ذلك وهذه أيضا من القضايا التي تخمّر الاحتجاج لدى المواطنين عموما.

خلال هذا الشهر بقيت العديد من الملفات الاجتماعية مطروحة على الطاولة بدون حلول عملية أو حتى مشاريع حلول يمكن أن تحد من حالة الاحتقان مثل البطالة وانقطاع النور الكهربائي وغياب الماء الصالح للشراب الى غير ذلك فالمعالجة لا تعدو أن تكون تقنية وفي حالة قطيعة كليّة مع انتظارات متساكني المناطق الداخلية بشكل خاص في نفس هذا الاطار لم تقدم لهذه المناطق التي تم تصنيفها على أساس كونها مقصية ومهمشة في المنوال التنموي خلال العقود الماضية مشاريع تنموية قادرة على الحد من البطالة والهجرة الداخلية وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الدنيا للمتساكنين ، ويمثل هذا الصمت والتعامل التقني مع

هذه الانتظارات عاملا أساسيا في تجذر الغضب وسرعة تحوله الى فعل احتجاجي يأخذ عديد الاشكال كما تم رصد ذلك بشكل مثير وملفت للانتباه في موسم الحصاد تم تسجيل عدد كبير وهائل للحرائق في المحاصيل الزراعية هذا وقد أوردت العديد من المصادر الاعلامية كون الكثير من هذه الحرائق هي بفعل فاعل الذي يبقى الى حد الان مجهولا وفي نفس الاطار تم تسجيل العديد من الحرائق في الغابات والمحميات والعديد من الاسباب لاتزال حسب نفس المصادر مجهولة تحيلنا هذه المسألة مرة أخرى الى موضوع الامن الريفي الذي يكاد أن يكون متغيبا كليا في العديد من المناطق الفلاحية بشكل خاص والذي انجر عنه موجة كبيرة من السرقات المنظمة للمواشي الشيئ الذي أدى الى العديد من التحركات الاحتجاجية التي أخذ البعض منها أبعادا عنيفة في عديد المناسبات ومع موجة الحرائق وامكانات الاتلاف المقصود للمحاصيل الزراعية أو سرقتها فان هذه العوامل مرشحة لتطوير موجات تحركات احتجاجية شبيهة للتي تم رصدها في هذه المناطق وفي مناطق أخرى لقد لاحظنا خلال هذا الشهر بروز ظواهر جديدة ساهمت في بلورة الاحتقان الاجتماعي المولّد للغضب مثل ماصاحب امتحانات الباكالوريا من ردود فعل عنيفة من طرف التلاميذ والأولياء والأساتذة والهياكل النقابية وعديد الجمعيات الناشطة في حقل المجتمع المدني حيث أخذ الغش في الامتحانات شكل الوباء الذي تسايره سلطة الاشراف دون القدرة على تقديم الاليات التي تمكن من التصدي الفعلي له من الظواهر التي تم رصدها والتي تبلور موجة من الاحتجاجات الضمنية والكامنة اشكالات الفضلات والنظافة والناموس والتلوث وإشكالات النقل وارتفاع المشط للأسعار في بدايات شهر رمضان وقد سجلنا ردود فعل متباينة للمواطنين حول هذه المسائل أهمها الغضب والاحتجاج إلا أننا لم نسجل تحركات احتجاجية بسبب مباشر لهذه الظواهر

شهدت العديد من المناطق في الجنوب التونسي في بدايات شهر جوان تهاطل أمطارا غزيرة تسببت في تسجيل عدد من المفقودين ممن جرفتهم المياه وفي أضرار جسيمة في المنازل والبنية التحتية وفي اتلاف قطعان المواشي وقد ولد ذلك موجات متعدة ومختلفة الاساليب للاحتجاج ضد السلط لكونها حسب المحتجين لم توفر الاغاثة الضرورية في الاوقات اللازمة ومطابة اياها بالبحث النشيط عن المفقودين

ديناميكية التحركات الاجتماعية خلال شهر جوان 2014

تم تسجيل 78 تحرّكا احتجاجيا خلال شهر جوان وزعت على 16 ولاية هيولايات بنزرت وقابس وقفصة وجندوبة والقيروان والقصرين وقبلي والكاف والمهدية ومدنين والمنستير وصفاقس و سيدي بوزيد وسوسة وتوزر وتونس وذلك بنسب مختلفة

ولايات جديدة شملها الاحتجاج هذا الشهر مثل ولاية سوسة التي لم تشهد تحركات احتجاجية خلال الاشهر الثلاثة الماضية ولم تشهد بعض الولايات مثل زغوان ونابل وتطاوين تحركات تذكر.
تحولت بعض التحركات الاحتجاجية العفوية الى تحركات تلقائية أخذت شكلا تصاعديا أدت الى

المواجهات مع الامن الشيء الذي انجر عنه إيقافات وإصابات مثل الذي حدث في معتمدية الصخيرة حيث التجات السلطات الادارية الى المعالجة الامنية لفض اعتصام حاملي الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل والذين قطعو الطريق امام حركة المرور ولم تبحث عن سبل اخرى لمعالجة الاشكال ويبقى هذا الملف في هذه الجهة وفي جهات أخرى مرشح لعديد التطورات في الاسابيع القادمة.

تم رصد العديد من التحركات الاحتجاجية ذات صبغة فردية وأخرى جماعية أخذت هذه الاخيرة نفس الاشكال التي تم رصدها في الشهر السابق وهي تحركات احتجاجية عفوية وتحركات احتجاجية تلقائية وتحركات احتجاجية عشوائية الا أننا سجلنا اشكالا كامنة للاحتجاجات يمكن ادراجها ضمن الاحتجاجات الضمنية وهي الاحتجاجات التي تتوفر على كافة معالم التحرك إلا أنها لم تتحول الى تحركات احتجاجية وهي قابلة للتحول الى تحرك في حال توفر الظروف الموفرة شروط ذلك وبالعودة لى التحركات التي تم رصدها في الاشهر السابقة فقد لاحظنا أن العديد منها أخذ أشكال الاحتجاج الضمني ثم تحولت الى تحركات احتجاجية أخذ بعضها بعدا تصاعديا

علما واننا قدمنا تعريفا في العدد السابق للحركات الاحتجاجية العفوية والحركات الاحتجاجية التلقائية والحركات الاحتجاجية العشوائية والفرق بين كل منها.(نشرة شهر ماي)

مثلما كان الشأن في الاشهر السابقة اخذت الاحتجات التلقائية الأبعاد التالية:

<u>البعد المحلي</u>

تميز البعد المحلي بتنوع النسيج الاحتجاجي وتشابكه حيث سجلنا التقاء حول نفس أسباب الاحتجاج في العديد من المعتمديات والعمدات تمحورت بالاساس حول تدني الخدمات الاساسية وغياب العديد من المرافق الحياتية مثل الماء الصالح للشراب والانقطاع المتكرر والمتواصل للنور الكهربائي وضعف الخدمات الاستشفائية والطبية ومشاكل النقل والتزويد والامن الريفي كما سجلنا بعض الخصوصيات في هذه التحركات لها علاقة اما بأشكال استثنائية مثل الامطار الطوفانية ببعض مناطق الجنوب أو بموجة الحرائق في بعض المناطق وكذلك دعوة البحارة في بعض المناطق الساحلية المطالبة بتوفير الحماية الامنية في عمق البحار نتيجة ما يتعرض اليه هؤلاء من اعتداءات متكررة من قوارب الهجرة السرية الى غير ذلك

<u>البعد الجهوي</u>

ككل شهر مثلت الاشكالات التنموية عاملا أساسيا لمختلف أشكال الاحتجاجات ، فالبعد الجهوي يختزل المحلي في هذا المستوى ويبلوراشكالات عديدة خاصة في المناطق الداخلية التي لاتزال تنتظرقرارات تنموية تمكن على المستويين المتوسط والبعيد من اجاد حلول للبنية التحتية وفك العزلة عن هذه الجهات وتوفير الخدمات الاساسية التي تحد من الهجرة الداخلية وتوفير ديناميكية تنموية قادرة على توفير شروط التمفصل الاقتصادي بين هذه الجهات وبقية الجهات الاخرى بم يوفر مسالك الاستثمار العمومي والخاص ويمكن من من انتاج مواطن الشغل والحد من الفقر والهشاشة والاستغلال وعمالة الاطفال والانخراط في شبكات التهريب والمخدرات والعنف و الجريمة المنظمة

لقد تم تسجيل العديد من التحركات من أجل تسوية الوضعيات المهنية والاحتجاج من أجل عودة معتمد معزول والاحتجاج من أجل تغيير طبيبة وتحسين خدمات مستشفى جهوي وغلق مصب للفضلات والاحتجاج من أجل احداث بلدية كذلك الاحتجاج من أجل الحصول على المساكن الاجتماعية والتحرك من أجل اقالة مكتب جهوي للفلاحة والصيد البحري الى غير ذلك

محاكمات الحركات الاجتماعية: محاكمة شباب قصيبة المديوني 10 جويلية

البعد الوطني

تعددت وتنوعت التحركات الاحتجاجية ذات البعد الوطني خلال هذا الشهر، وفي هذا الاطار نشير الى القواسم المشتركة بين الجهات في التحركات الاحتجاجية مثال ذلك التحركات الاحتجاجية لأصحاب الشهادات الجامعية أو تلك التحركات الخصوصية التي تقع في بعض الجهات الا أن مجالها يتجاوز البعد المحلي أو الجهوي ليشمل البعد الوطني ومثال ذلك الاحتجاج من أجل التنديد بالفساد المالي والاداري

لقد تم رصد جملة من الاحتجاجات على المحاكمات وظروفها والاحكام التي صدرت عنها واعتبرت جائرة ومشطة وحول استعمال العنف من أجل حل اعتصام والاحتجاج من أجل التعويضات المالية وكذلك التحرك للتنديد بالأحكام الصادرة بحق أبناء البركة والاحتجاج من أجل المطالبة باطلاق سراح موقوفين بتهمة حرق مقر لحركة النهضة والاحتجاج كذلك للتنديد باطلاق سراح عون أمن متهم باطلاق النار على أحد المواطنين المحتجين الى غير ذلك

الفاعلون في التحركات الاحتجاجية

اختلف الفاعلون في التحركات الاحتجاجية في أشكالها المختلف ، فقد شمل الاحتجاج العديد من الشرائح الاجتماعية من ذوي الوضعيات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في العديد من القطاعات والعديد من الجهات والعديد من المشارب الفكرية والسياسية فقد كان هؤلاء :

- مواطنون للاحتجاج على تردي الاوضاع المعيشية والخدمات الادارية
- تجارفي بعض الفضاءات التجارية للمطالبة بتسوية وضعياتهم
- فلاحون في عديد المناطق الفلاحية للتنديد بضعف الخدمات
- بحارة للمطالبة بالامن البحري وتحسين البنية التحتية للموانئ
- سواق سيارات أجرة من أجل الحصول على رخص سياقة
- عاطلون عن العمل من أجل المطالبة بالشغل
- أصحاب الشهادات الجامعية من أجل اجاد حلول عاجلة لمعضلة البطالة
- عملة من أجل تسوية وضعياتهم المهنية وترسيمهم
- جماهير الملاعب الرياضية والعنف الرياضي داخل وخارج الملاعب
- نشطاء في الحقل السياسي من أجل التنديد بالمحاكمات السياسية والاحكام في حق بعض النشطاء السياسيين
- نشطاء في حقل المجتمع المدني والتنديد بضروف المحاكمات وطلب التحقيق في وفاة مواطن رهن الاعتقال
- نقابيون انخرطو بشكل فردي في بعض التحركات الاحتجاجية المحلية والجهوية والوطنية
- موضفون واداريون ببعض المؤسسات للتنديد بالتسيير الاداري
- أهالي وعائلات ممن صدرت ضدهم أحكام قضائية
- أفراد معزولين ممن انتحروا أو حاولوا الانتحار كشكل من أشكال الاحتجاج

اليات التحركات الاحتجاجية

على المستوى الفردي

اتخذت التحركات الاحتجاجية العديد من الأشكال والمظاهر الفردية كانت أساسا الانتحارومحاولة الانتحاروالاضراب عن الطعام وقد سجلنا حالة احتجاج فردي تولى صاحبها التعري في فضاء عام كشكل من أشكال الاحتجاج

هذا وقد سجلنا تطورا هاما وملفتا خلال الشهور الاخيرة لحالات الانتحار ومحاولات الانتحار، لقد شملت هذه الظاهرة كل الشرائح العمرية والجنسين والعاطلين عن العمل والذين يتوفرون على شغل قاروفي قطاعات مختلفة وفي كل الجهات تقريبا

على المستوى الجماعي

أخذت التحركات الاحتجاجية العديد من الاساليب المعمول بها في السابق مثل الاعتصامات وقطع الطريق والوقفات الاحتجاجية أمام المؤسسات العمومية وذات الشأن واضرابات الجوع الجماعي والعرائض والاضرابات

فضاءات التحركات الاجتماعية

مثلت العديد من الفضاءات مجالا للاحتجاج ، فقد تنوعت بتنوع وتعدد الفاعلين وفي هذا الاطار بقيت المؤسسات الادارية الرسمية فضاءا للاحتجاج والفضاءات العامة والطرقات ومواقع العمل والاسواق والمحلات التجارية والموانى والملاعب الرياضية هذا وبسبب انتهاء السنة الدراسية والجامعية لم تكن الفضاءات التربوية مسرحا لتحركات احتجاجية كما كان الشأن في الأشهر الماضية

اليات المعالجة الرسمية

العنف وعدم الاكتراث هما الاسلوبان المميزان لمعالجة مختلف التحركات الاحتجاجية التي تم رصدها خلال هذا الشهر فعلاوة على تفهم مندوب جهوي للصحة لمطالب المحتجين والوعد بالبحث في المسألة المقدمة اليه لم نلاحظ أي تجاوب ايجابي يذكر تجاه هذه التحركات ،فالعديد من التحركات الاحتجاجية لم تجد اذانا صاغيية ولعل اسلوب السلطة في تجاهل هذه التحركات يعود الى السعي لربح الوقت والتآكل التدريجي الذي يصيب هذه التحركات الاحتجاجية بفعل الزمن ويبقيها تحركا احتجاجيا عفويا ، بينما تحركت السلط الامنية بكل عنف لمواجهة تحركات احتجاجية تحولت من الشكل العفوي الى الشكل التلقائي وهو ماحدث بالصخيرة حيث أخذ التحرك أشكالا تنظيمية متصاعدة يمكن أن يفرز أثر المحاكاة على نفس الشريحة ـ حاملي الشهادات الجامعية ـ وفي مناطق أخرى

بالنسبة للاحتجاجات الضمنية التي أشرنا اليها مثل ما صاحب امتحانات الباكالوريا وعمليات الغش المسجلة والتقنيات المتطورة المستعملة والشبكات التي وراءها والتي كان لها وقعا اعلاميا هاما فان المسألة لم تأخذ الجدية السياسية التي يتوجب التعامل بها في هذا الملف

نفس الملاحظة يمكن سياقها حول التلوث والاوساخ والناموس وعديد المظاهر الاخرى التي تتناولها وسائل الاعلام بشكل يومي وتبرز فيها تذمر الاهالي والمتساكنين وحالة الاحتقان التي يعيشونها والتي تهدد بالتطور الى تحركات احتجاجية يمكن أن تأخذ بعدا عنيفا ، فان السلط في مختلف مستوياتها المحلية والجهوية والوطنية لم تتخذ الاجراءات التي يتوجب اتخاذها من أجل نزع فتيل الغضب والاحتقان

جرد للتحركات الاحتجاجية التي تم رصدها في مختلف الجهات

- **ولاية بنزرت**

سجلت هذه الولاية ثلاثة تحركات احتجاجية وذلك في معتمدية منزل بورقيبة منها حالة احتجاج فردي تمثّلت في إقدام كهل في العقد الخامس على الانتحار شنقا وكانا التحركان ذا صبغة اجتماعية مهنيّة كما

تم رصد تحرك في منطقة غار الملح طالب خلاله التجار باستعادة الرخص المسندة من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط وبقيت كل هذه التحركات تحركات عفوية

- **ولاية قابس**

شهدت هذه الولاية تحرّكان ، تمثل الاول في قيام فلاحو منطقة شط اللزّام ومنطقتي بوشمّة وغنّوش بمطالبة المجمع الكيمياوي بالتراجع عن الإستئناف في قضية التعويضات والالتزام بالاتفاق المبرم بينهم حول التعويض على أضرار، لم يشهد هذا التحرّك اي تفاعل يُذكرمن طرف الادارة وبقي في طور الاحتجاج العفوي وهو لذلك مرشح للتطورويمكن أن يتحول الى تحرك احتجاجي تلقائي

أما الثاني فقد جاء على خلفية تهاطل كميات كبيرة من الامطار أدت إلى فقدان بعض المواطنين. جاء هذا التحرّك في شكل قطع للطريق طالب خلاله المحتجون بالإسراع في البحث عن المفقودين

- **ولاية قفصة**

حافظت هذه الولاية للشهر الخامس على التوالي على صدارة الترتيب في عدد التحركات الاحتجاجية التي رصدتها وحدة الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي وذلك بتسجيلها لـ 18 تحركا احتجاجيا ، وتوزعت الاحتجاجات على معتمديات الحوض المنجمي والقطار والقصر وقفصة المدينة وكانت كما يلي :

الحوض المنجمي : شهدت معتمديات الحوض المنجمي 7 تحركات احتجاجية 4 منها طالبت بمراجعة الأحكام الصادرة في حق أبناء منطقة البركة من معتمدية أم العرائس. هذه الأحكام اعتبرها المحتجون صادمة على اعتبار انها تقضي بسجن المتهمين عشر سنوات وذلك على خلفية تحرك احتجاجي وقع خلال عام 2012 .

كما شهدت المتلوي تحركان من اجل المطالبة بالتشغيل وشهدت عمادة المائدة من معتمدية ام العرائس اضراب جوع جماعي من قبل المعطّلين عن العمل دام تسعة أيام ولم يشهد اي تفاعل من قبل السلطات

-قفصة المدينة: لم تقتصر تحركات المندّدين بالأحكام الصادرة في حق أبناء البركة على معتمديّة أم العرائس بل إمتدت إلى قفصة المدينة حيث تجمع متظاهرون امام المحكمة للمطالبة بمراجعة الأحكام الصادرة ووقف تتبع المتهمين بالإضافة إلى هذا التحرّك ذو الصبغة الاجتماعية السياسية عرفت قفصة المدينة 7 تحركات احتجاجية مزجت بين ماهو اجتماعي واقتصادي وماهو سياسي و كانت في شكل تحركات فردية وجماعية طالبت هذه التحركات بتسوية الوضعية المهنية والتمكين من مساكن إجتماعية وإقالة المكتب الجهوي للفلاحة والصيد البحري وكذلك المطالبة بتحسين البنية الأساسية للمستشفى الجهوي الحسين بوزيان .

-القطار ولالة وقصر قفصة: شهدت هذه المناطق ثلاث تحركات احتجاجية بمعدّل تحرّك واحد لكل منها رفع خلالها المحتجون مطالب ذات صبغة اقتصادية اجتماعية منها اصلاح قنوات الماء الصالح للشراب في القطار والمطالبة بالتشغيل واحداث بلدية في منطقة لالة القصر

ومن خلال المتابعة الميدانية لمختلف التحركات الاحتجاجية بولاية قفصة فاننا نلاحظ النقلة النوعية في طبيعة هذه الاحتجاجات والتي أخذت في الغالب شكلا تلقائيا مهيئا على الدوام للتطور والتجذر

- **ولاية جندوبة :**

بلغ عدد التحرك ـات الاحتج ـاجية فـي ولاية جندوبة خ ـلال شهر ج ـوان 9 تحرك ـات توزعت خ ـاصة فـي عدد م ـن القـرى منه ـا اولاد منّاع وسوق السبت والع ـرايبا والعـوايفية

ومديونة والزوبي ـة والقن ـارة. ومثّل العطش والمطـالبة بتوفير الم ـاء الص ـالح للش ـراب ابرز خلفي ـة لهذه التحرك ـات تليه ـا مط ـالب ذات صبغة اقتص ـادية اجتم ـاعية التشغيل وتسوية الوضعيّ ـة المهني ـة وقد أخذت ه ـذه التحرك ـات شكل التحرك ـات العفوية

كما شهدت معتمدية سجنان تحرّكا فرديّا تمثّل في إقدام كهل (45 سنة) على الانتحار شنقا لأسباب مجهولة

وشهـدت معتمدية جندوبة الشم ـالية اض ـراب ج ـوع جم ـاعي للع ـاملين ف ـي مندوبية الشباب والري ـاضة بعد ان تج ـاهلت الادارة مط ـالبهم لتسوية وضعي ـاتهم المهنية وم ـن خلال المع ـاينة بامك ـان هذا التحرك التحول التح ـرك احتج ـاجي تلق ـائي علم ـا وأن مجمل هذه التحرك ـات لم تسجّ ـل اي تف ـاعل من طرف السلط ـات .

- **ولاية القيروان**

سجّلت ولاية القيروان ثلاث تحركات احتجاجية، كان التحرّك الاول في منطقة العلا وذلك بسبب العطش ويعتبر هذا الاشكال من الاشكالات المزمنة بهذه المنطقة اما التحركان الاخران فقد كانا في القيروان المدينة وكانت لهما ذا صبغة سياسية طالب خلالهما المحتجون بإطلاق سراح موقوفين متهمين بحرق مقر حركة النهضة.

- **ولاية القصرين**

شهدت ولاية القصرين تحركان كانا بالاساس في معتمدية العيون حيث طالب محتجون بتوفير الامن على خلفية اصابة معلّم بطلق ناري أثناء سرقة مواشيه ولم يلاق هذا التحرّك اي تفاعل يُذكر، وفي في معتمدية فوسانة طالب محتجون بكشف الفساد المالي والإداري فيما يتعلق بالتعويضات المالية عن أراضي تم انتزاعها من أصحابها لإقامة جسر على وادي الحطب في المنطقة .

- **ولاية قبلي**

تحركات احتجاجية عفوية توزعت في كل من معتمديات قبلي وجمنة وطمبار، فقد شهدت قبلي المدنية عرض حاملي الشهادات العليا المعطلين عن العمل شهائدهم للبيع وفي طمبار طالب المحتجون بتوفير التجهيزات اللازمة للبحث عن مفقودين بسبب اللأمطار. وفي جمنة طالب محتجون بإطلاق سراح موقوفين على خلفية احتجاجهم على تسويغ هنشير ستيل.

- **ولاية الكاف**

شهدت الكاف ثلاثة تحركات احتجاجية في كل من تاجروين (مطالبة بتوفير الماء الصالح للشراب) وفي الجريصة (مطالبة المحتجين بتغيير طبيبة المستوصف) وفي قلعة سنان (تم تسجيل اعتصام مفتوح لسائقي سيارات التاكسي للمطالبة برخص). وكان التفاعل سلبيا مع مجمل هذه التحركات باستثناء فتح تحقيق في شأن طبيبة مستوصف الجريصة.

- **ولاية المهدية**

سجّلت المهدية أربعة احتجاجات عفوية خلال شهر جوان حملت مطالب ذات صبغة اجتماعية طالب خلالها المحتجون في مناطق هبيرة وشربان وأولاد الشامخ بتوفير الماء الصالح للشراب كما طالب

أهالي المهدية بمدرسة بمدرسة اعدادية وطالب البحّارة بحماية امنية في عمق البحر بعد تعرضهم لهجمات من قبل قوارب الهجرة السرية. وفي سيدي علوان كان المطلب ذو صبغة سياسية إذ ندّد محتجون بقرار إطلاق سراح رجل الامن المتهم بإطلاق النار على الشاب صبري السفاري.

- **ولاية مدنين**

شهدت مدنين أربعة تحركات عفوية منها ثلاثة تحركات في جزيرة جربة ذات صبغة بيئية تهم مطلب غلق مصب ملّيتة. وتحرك فردي في مدنين تمثل في انتحار حارسة مرمى فريق صغريات الجمعية النسائية بمدنين حرقا لأسباب اجتماعية.

- **ولاية المنستير**

سجّلت ولاية المنستير تحركا احتجاجيا واحدا طالب خلاله بحارة طبلبة بتوسيع الميناء وتنظيم الرصيف. وكان التفاعل إيجابيا من قبل المندوب الجهوي للفلاحة والصيد البحري اذ اكد في لقاء مع البحّارة انه سيتم عقد جلسة خاصة في غضون الأسبوع المقبل في مقر الولاية لتدارس الوضعية .

- **ولاية صفاقس**

شهدت ولاية صفاقس خمسة تحركات احتجاجية منها أربعة تحركات في معتمدية الصخيرة خاضها حاملي الشهادات العليا المعطلين عن العمل كانت في شكل قطع طريق ووقفات احتجاجية واعتصام تم خوضها في أكثر من مناسبة طيلة شهر جوان آخرها إعتصام دام لمدة خمسة أيام تمّ فضه بتدخل امني عنيف خلّف 16 مصابا وتسبّب في اعتقال عدد من الشباب تم اطلاق سراحهم لاحقا ويعتبر هذا التحرك الاحتجاجي من أهم التحركات الاحتجاجية التلقائية خلال هذا الشهر.

- **ولاية سيدي بوزيد**

شهدت ولاية سيدي بوزيد تراجعا في عدد التحركات الاحتجاجية مقارنة بالأشهر الماضية لتسجّل خلال شهر جوان المنقضي ثلاثة تحركات احتجاجية كانت في بئر الحفي حيث قطع محتجون الطريق للمطالبة بتوفير الماء الصالح للشراب. وفي سيدي بوزيد المدينة طالب تجّار الحي التجاري بمراجعة المتخلّد بالذمّة وطالب العاطلين بجمعيات رعاية المعاقين بتسوية وضعياتهم المهنيّة وهي مطالب ذات صبغة اقتصادية مهنيّة.

- **ولاية سوسة**

شهدت ولاية سوسة ثلاثة تحركات احتجاجية عفوية. تحرّكان امام سجن المسعدين جاء على خلفية وفاة مستراباة لموقوف طالب خلاله المحتجون بكشف حقيقة الوفاة وشكوك في إمكانية تعرضه للتعذيب. وفي النفيضة تعمّد مواطن التعرّي أمام المعتمدة إحتجاجا على البنية التحتيّة

- **ولاية توزر**

سجّلت توزر أربعة تحركات احتجاجية ثلاثة منها في توزر المدينة وكانت ذات صبغة اجتماعية مهنيّة. ومن بين هذه التحركات المسجلة تسجيل تحركا فرديا تمثل في إقدام كهل متزوج وأب لطفلين على الانتحار حرقا لأسباب مجهولة وسُجّل تحركا جماعيا ذو صبغة سياسية في تمغزة تمثل في مطالبة محتجين بإعادة المعتمد المعزول إلى مهامه.

- **ولاية تونس**

أخيرا عرفت العاصمة تونس 10 تحركات احتجاجية عفوية اغلبها ذات صبغة اجتماعية اقتصادية للمطالبة بالتشغيل أو تسوية وضعيات مهنية باستثناء تحرّك من اجل البيئة تم تسجيله في حي ابن سينا. من ضمن هذه الاحتجاجات تم تسجيل تحرّك فردي بانتحار شاب بمنطقة سيدي حسين السيجومي وعنف في الملاعب في خاتمة لقاء الكأس التونسية.

منطقة "العالية" بالقيروان: عطش متواصل

اتصل مجموعة من المواطنين المقيمين بمنطقة العالية التابعة اداريا لمعتمدية حفوز بفرع المنتدى وابلغوه تشكياتهم بعد انقطاع الماء الصالح للشرب منذ 22 افريل الفارط,ومع عجز وتخاذل السلط المحلية عن حل المشكلة قرر الاهالي تنظيم وقفة احتجاجية اليوم الخميس 26جوان 2014 في المنطقة بمساندة وتاطير منا.

لذلك قام فرع القيروان للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بزيارة مساندة ومعاينة للاوضاع صحبة مراسل صبرة اف ام ويمكن استنتاج الملاحظات التالية:هذه المنطقة تبعد عن حفوز قرابة 15كليمترا في طريق الكاف,تعد حسب شهادات حية قرابة 600عائلة اي ما يعادل 3000نسمة,علاوة على مشاكل غياب البنية التحتية وانعدام التنمية والمرافق الحياتية الاخرى اصبحت تعاني من غياب المياه الصالحة للشرب منذ اكثر من شهرين بسبب انقطاع الانبوب الذي يتزود به المواطنون من منطقة الوسلاتية,اتصل الاهالي مرارا وتكرار بمعتمد المنطقة ووعدهم باءرجاع المياه خاصة ان ليس لديهم ديون متخلدة عبر الجمعيات المائية لكن دون جدوى مما جعلهم يطلقون نداء استغاثة الى السلط الجهوية والى الاعلام والمجتمع المدني ممثل في فرع المنتدى وذلك عبر عرائض ممضاة من طرف المواطنين.

استعمال مياه ملوثة بعد انقطاع المياه الصالحة

في ظل الوضع الكارثي ومع قدوم الصيف وبصفة اخص شهر رمضان يتسائل الجميع عن

مصيرهم بعد ان تخلت عنهم السلطة خاصة مع عدم وجود بدائل للتزود بمياه صالحة وقريبة,في هذا الاطار قمنا كمجتمع مدني بزيارة الى منبع لبعض العيون البعيدة نسبيا الموجود في منخفض واد مرق الليل من الجهة الغربية للمنطقة ووجدنا مجموعة من الاطفال يتكبدون مشاقا من اجل حمل اوعيتهم عبر الحمير لعدة كليمترات مع تواصل انقطاع المياه,غير ان المشكلة الاساسية التي لاحظناها هي عدم صلوحية المياه صحيا بل هي اشبه بالمستنقعات فيها"الغرم والخز وفضلات الحيوانات" وهذا مايجعل تناول هذه المياه الملوثة مخاطرة بصحة الانسان خاصة فئة الاطفال,لذلك من منطلق مسؤوليتنا نطالب السلط الجهوية بالتدخل السريع لحل المشكل واعادة تشغيل انبوب المياه المزود للمنطقة كما نطلب من الادارة الجهوية للصحة معاينة منبع المياه المتسخة وتحليلها واطلاع الراي العام بها.

لهذه الاسباب فقدت الدولة القدرة على التحكم في الأسعار؟

حجزت مصالح المراقبة الاقتصادية في اليوم الاول من شهر رمضان 446 مخالفة اقتصادية كانت حصيلة 1757 زيارة تفقد شملت 734 فضاء تجاريا من اسواق اسبوعية وبلدية ومحلات ومساحات تجارية.

وتعلقت هذه المخالفات المرصودة بعدم اشهار الاسعار وعدم امتلاك فواتير وبالغش في الميزان والترفيع في الاسعار واستعمال مواد مدعمة في غير الاغراض المخصصة لها وامتلاك بضاعة مجهولة المصدر.

يبدو هذا المشهد المرصود في اول ايام رمضان "واقعا" تجاريا تعيش على وقعه الاسواق الاستهلاكية في تونس بعد ثلاث سنوات من الانفلات الاقتصادي.

في حصيلة هذه السنوات الثلاث والتي ارتفعت فيها اسعار المواد الاستهلاكية بشكل لافت وتزايد فيها تهريب المواد وزيادة في حجم الاحتكار وتضاعف الاسواق الموازية كانت المراقبة الاقتصادية عاجزة عن لعب دورها بالشكل المطلوب. وهو عجز يمكن ايجاد تبرير منطقي له يعود اساسا الى الانفلات الامني التي تعيش على وقعه البلاد ما بعد الثورة وسقوط النظام الدكتاتوري.

كما يمكن تفسير نقص نشاط المراقبة الاقتصادية بنقص عدد الاعوان المكلفين بهذه المهمة اذ يتواجد في كامل تراب الجمهورية 600 عون مراقبة يباشرون مراقبة 350 الف تاجر تفصيل و 70 الف تاجر جملة و24 الف مقهى.

- **زيادة هامة في الاسعار**

بخصوص ارتفاع الاسعار تشير الارقام الى بلوغ مؤشر اسعار الاستهلاك للعائلة 21.5 بالمائة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 الى الخمسة اشهر الاولى للعام الجاري وهي نسبة تعتبر هامة.

كما سجلت اسعار مواد التغذية والمشروبات خلال الفترة المذكورة زيادة هامة قدرت ب 27.2 بالمائة وبعض هذه المواد سجلت زيادة بنسبة فاقت المائة بالمائة على غرار الدقلة التي بلغت نسبة الزيادة في اسعارها 127 بالمائة فيما بلغت الزيادة في اسعار البطيخ والدلاع خلال شهر ماي 2014 نسبة 223.8 بالمائة.

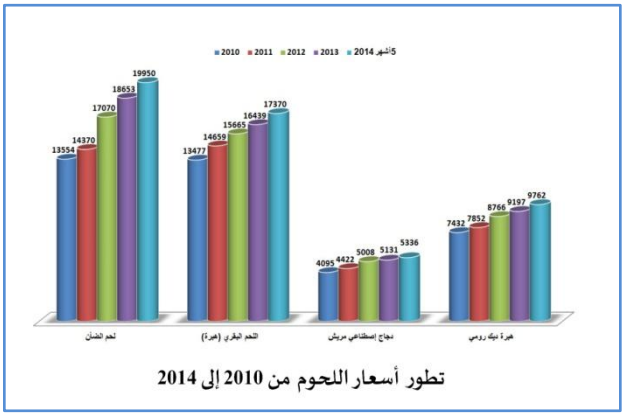

تطور أسعار اللحوم من 2010 إلى 2014

وسجلت اللحوم زيادة هامة في الاسعار بلغت 47.2 بالمائة بالنسبة للحم الضأن و 28.9 بالمائة بالنسبة للحم البقري وحوالي 30 بالمائة بالنسبة للحم الدجاج. كما سجلت اسعار السمك زيادة هامة خلال الفترة المذكورة والمتسمة بالانفلات الاقتصادي والامني في الاسواق بلغت 53.3 بالمائة بالنسبة للتريليا و 32.1 بالمائة بالنسبة للغزال و 31.1 بالمائة بالنسبة للنزلي و 32.2 بالمائة بالنسبة للسردينة و 43 بالمائة بالنسبة للسوبيا.

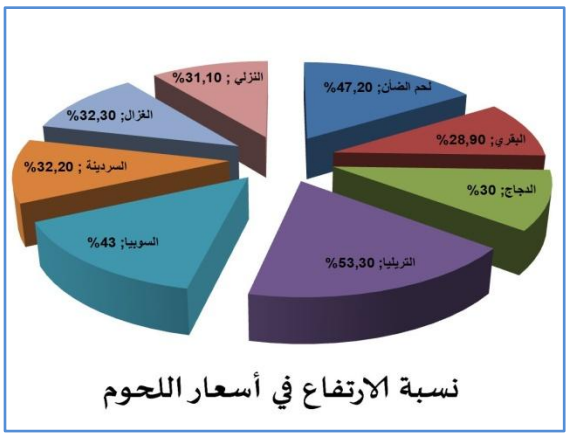

نسبة الارتفاع في أسعار اللحوم

وفي قفة المستهلك زيادات اخرى هامة في اسعار مواد تحسب على الاستهلاك اليومي الاساسي مثل البيض والذي شهد زيادة في سعره بلغت 47.2 بالمائة والياغرت والزبدة بنسبة 20 بالمائة والحليب الطازج غير المعلب بنسبة 10.9 بالمائة والحليب المعقم نصف دسم المعلب 2.9 بالمائة.

وشهدت اسعار الخضر زيادة لا تقل في المجمل عن 37 بالمائة من ذلك زيادة في سعر البصل الجاف وصلت 27.3 بالمائة وزيادة في سعر الطماطم بلغت 52.6 بالمائة.

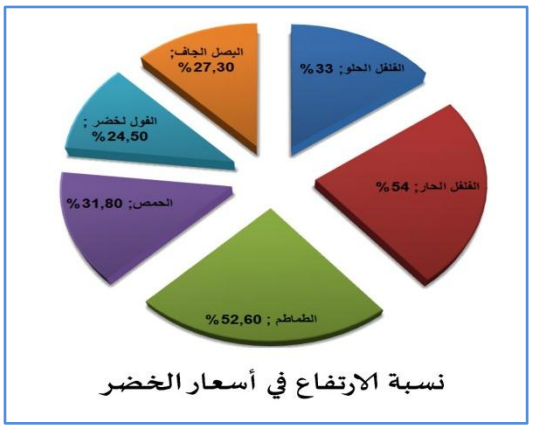

نسبة الارتفاع في أسعار الخضر

في المقابل حافظت بعض المواد على الاستقرار في اسعارها وهي بالأساس مادة الارز الصبة فيما سجلت المقرونة والكسكسي المعلب والسميد الصبة انخفاضا في اسعارها منذ بداية العام 2011 وهو انخفاض تعلق بالأساس بالإجراءات الاخيرة التي اتخذها النظام السابق لوقف الاحتجاجات الاجتماعية التي تزايدت خلال الفترة من 17 ديسمبر 2010 الى 14 جانفي 2011.

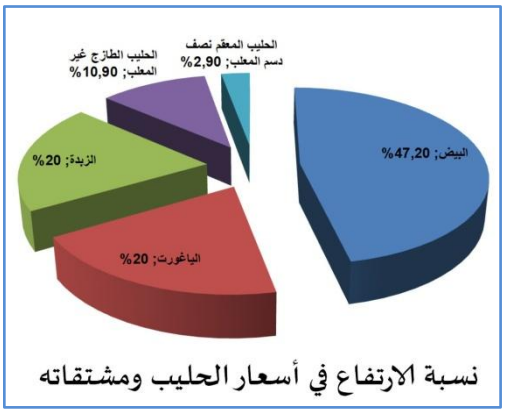

نسبة الارتفاع في أسعار الحليب ومشتقاته

الدولة تفقد دورها ؟

فسر الخبير الاقتصادي عبد الجليل البدوي هذه الزيادات في اسعار مواد التغذية والمشروبات ب 'اسباب عديدة ومتعددة بحسب تعبيره. وأشار الى ان التضخم المالي المستورد بسبب ارتفاع بعض المواد في السوق العالمية بالإضافة الى انخفاض قيمة الدينار التونسي انعكس سلبا على اسعار المواد في السوق الاستهلاكية التونسية. كما اسهمت الزيادة في تكاليف الانتاج وتخلي الدولة عن دورها في دعم عناصر الانتاج على غرار الاسمدة والبذور والأدوية الفلاحية في انخفاض الانتاج اي انخفاض العرض. كما ساهم انخرام التوازن بين العرض والطلب في الاسواق بسبب الاحتكار والتهريب الى دول الجوار وكذلك زيادة الطلب بسبب الوافدين على تونس في ارتفاع اسعار هذه المواد بحسب عبد الجليل البدوي.

وأكد البدوي ان 'هذه العناصر الخمس المذكورة اسهمت بشكل مباشر في ارتفاع الاسعار في السوق الاستهلاكية بالإضافة الى عناصر اخرى مهمة مثل تدهور الموازين الاقتصادية ونقص المراقبة ورفع الدعم عن عناصر الانتاج وكذلك ظرفية المرحلة التي تمر بها البلاد.

وحول الحلول الممكنة لوقف هذه الزيادات التي مست المفقرين والطبقة الوسطى قال عبد الجليل البدوي ‘لابد من مقاومة الاحتكار والتهريب حتى نتجاوز الاختلال في العرض والطلب كما لابد من حوكمة التجارة الخارجية وتحسين القدرة على التخزين والتبريد اذ الدولة تخلت عن دورها في الخزن فأصبح 80 بالمائة من طاقة الخزن على ذمة الخواص لأجل هذا لم يعد للدولة القدرة على التحكم في الأسعار

وأشار عبد الجليل البدوي الخبير الاقتصادي الى ان المتضررين من هذه الزيادات هم بالأساس العاطلين عن العمل ومن هم تحت عتبة الفقر والمقدرة نسبتهم خلال 2010 بحوالي مليون و600 الف تونسي ومن المرجح ان يكون عدد هؤلاء قد ارتفع ما بعد الثورة بسبب الزيادات في الاسعار ومختلف المتغيرات التي تعيش على وقعها البلاد منذ حوالي ثلاث سنوات ونصف. كما تضررت الشريحة السفلى من الطبقة المتوسطة الامر الذي يجعلنا نتحدث اليوم عن تقلص في نسبة الطبقة الوسطى.

الصخيرة: مقاربة أمنية في مواجهة الاحتجاجات الاجتماعية

التدخل الامني الذي وصف بالعنيف والوحشي وغير المدروس وخلف حملة من الاعتقالات لـ 12 شاب واكثر من 16 مصاب من ابناء الصخيرة المعتصمين في المنطقة الصناعية، لم يؤدي الى ايقاف الاحتجاج كما توقعت حكومة المهدي جمعة المؤقتة.. حيث تمسك شباب الصخيرة بمطلبهم في انتداب 146 عونا من جدول شركة التونسية الهندية للاسمدة "تيفارت" من ابناء المنطقة فقط على ان تتفاوض الشركة على نسبة اخرى من الانتدابات خارج جول الاحتياجات مع منطقة الغريبة.

وفي نفس الاطار دعا المكتب المحلي للاتحاد العام التونسي للشغل بالصخيرة الى اضراب عام لثلاثة ايام في حال عدم التوصل جدية في التفاوض مع الاطراف المعنية وتعزيزا لمطالب الجهة قامت النقابة الاساسية للشركة التونسية الهندية للاسمادة "تيفارت" بوقفة احتجاجية بساعتين تعبيرا عن استيائهم من حجم العنف الامني الذي مورس على اهلهم في الصخيرة وحمل الاهالي ومكونات المجتمع المدني المسؤولية للحكومة التي نزعت الى الخيار الامني كسبيل سهل لمعالجة مشكل التنمية في الجهة وحذروا من خطر محاولات تغذية التفرقة الجهوية بين الصخيرة ومنطقة الغريبة..

واكد عدد من الموقوفين من شابا الصخيرة في اكثر من وسلية اعلام انه تم ارغامهم على امضاء التزامات في منطقة الحرس الوطني كما افاد اخرون انهم تعرضوا الى عنف من قبل الاعوان اثناء الايقاف.

من حانبها وزارة الداخلية لم تقدم اي تفسير للتدخل العنيف لوقوات الامن بالصخيرة واهتم بيانها الصادرة عشية الاحداث بنفي "ما راج على صفحات التواصل الاجتماعي حول استعمال الوحدات الأمنية بمدينة الصخيرة من ولاية صفاقس لسلاح الرش في فتح الطرق المؤدية للمنطقة التي قام بعض المحتجين بغلقها وتعطيل حرية الشغل لمدة ستة أيام متتالية ." واعتبرت بتاكيدها على "مواصلة تطبيق القانون على الجميع " ان التدخل الوحشي لقوات الامني والقمع والعنف المسجل في الصخيرة يتنزل ضمن السيرورة العادية لعمل المؤسسة الامنية.

بيان:أحكام بالتعويض لـ 311 عاملة وعامل في قطاع النسيج

بعد اطلاعه على الأحكام القضائية الصادرة عن الدائرة الشغلية بالمحكمة الإبتدائية بالمنستير والقاضية بتعويض ما يزيد عن 311 عاملة وعامل بجملة من المبالغ المالية التي تتجاوز قيمتها 4 مليون دينار، وذلك بعنوان مستحقاتهم الشغلية وغرامات الطرد التعسفي الذي استهدفهم من طرف مشغلهم المالك لخمس وحدات إنتاج في قطاع النسيج بولاية المنستير، يهم المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، الذي تبنى هذه القضية منذ تعمد صاحب وحدات الإنتاج المذكورة غلقها وتصفية املاكه العقارية والمنقولة بتونس والعودة إلى بلجيكيا، أن يحيط الرأي العام علماً بالجوانب المختلفة لهذه القضية:

- منذ تعمد السيد جاك برونو Jacques Bruno غلق مؤسساته الصناعية الخمسة في مطلع سنة 2013 بصفة فجئية والعودة إلى التراب البلجيكي دون الإكتراث بما يزيد عن ال 2500 عاملة وعامل الذين تركهم دون مورد رزق، سارع المنتدى إلى إعتبار أن ذلك القرار هو بمثابة طرد تعسفي للعملة والتحايل على القوانين الشغلية والإجتماعية السارية بتونس، فضلاً عن أنه يعد إنتهاكاً صارخاً للحقوق الأساسية للعملة ومؤشراً على تدهور اوضاعهم العائلية والإجتماعية والإقتصادية.

- سارع المنتدى إلى دعم تحركات العملة الاحتجاجية على قرار الغلق والتضامن معهم من خلال فتح قنوات التفاوض مع السلطات الجهوية ومساعدتهم على تكوين ملفاتهم وإيداعها لدى التفقدية الجهوية للشغل بالمنستير.

- وبمجرد إحالة ملفاتهم على الدائرة الشغلية بالمحكمة الإبتدائية بالمنستير، قام المنتدى بتكليف محام للدفاع عن حقوق العملة منذ الطور الصلحي وتأطيرهم لمواصلة إعداد ملفاتهم القضائية ونيابتهم خلال الطور الحكمي على إمتداد 10 جلسات وتذليل كافة الصعوبات التي من شأنها أن تحول دون تقديم طلباتهم المادية أمام الدائرة الشغلية.

- يعتبر المنتدى أن أهمية الأحكام الصادرة في جملة هذه القضايا تتجاوز بكثير إعتبار القضاء لقرار المستثمر الأجنبي الغلق الفجئي لمصانعه المتمركزة بتونس من قبيل الطرد التعسفي للعملة المتضررين من ذلك القرار، إلى إعتبار أن الغرامات المعتبرة المحكوم بها لفائدتهم تمثل إنذاراً صارماً للأعراف التونسيين والأجانب المستثمرين في قطاع النسيج وغيرها من القطاعات الصناعية المستقطبة لليد العاملة الهشة بواجب إحترام الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للعملة حسبما هو منصوص عليه بالنصوص بالقوانين والتراتيب الوطنية وبالمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة التونسية.

- هذه الأحكام تمثل كذلك حافزاً إضافياً لآلاف العملة لمواصلة النضال من أجل فرض إحترام الأعراف لكافة حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية طبق القوانين الجاري بها العمل، وذلك بكافة الأشكال المشروعة وخاصة منها اللجوء إلى القضاء.

إن المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، إذ يذكر بتقريره الصادر في ماي 2013 والذي نبه فيه إلى خطر تفاقم المأساة الإجتماعية لعاملات النسيج بجهة المنستير بسبب غلق أكثر من 87 وحدة إنتاج في الفترة المتراوحة من 2007 إلى 2012 والتي تسببت في إحالة ما يزيد عن ال 5000- عاملة على البطالة، وإذ يشيد مجدداً بالأحكام القضائية المنصفة للعملة، فإنه يجدد إلتزامه بمواصلة النضال بكافة الأشكال المتاحة لإنهاء المظالم المسلطة على الفئات المهنية الهشة وعلى رأسها العاملات في قطاع النسيج.

عن الهيئة المديرة: عبد الرحمان الهذيلي

إضراب عاملات وعمال شركتي (LATELEC, LIMEN Industrie)

بيان شركة (LATELEC)

نحن عاملات ونقابيات الاتحاد العام التونسي للشغل ، المنظمة العريقة والضاربة في الدفاع عن مصالح العمال، المطرودات عن العمل من شركة تجهيز الطيران /المغيرة /فوشانة التابعة لمجموعة Latécoèreالفرنسية التي تعمل لحساب Airbus وبعد استيفائنا لكل السبل القانونية لاسترداد حقنا في العمل وفي التمثيل النقابي الديمقراطي الحر داخل المؤسسة، وأمام التجاهل المتعمد لقضيتنا سواء من السلط الادارية و السياسية المسؤولة التونسية أو الفرنسية باعتبار قضية طردنا لا تستند الى أي أساس قانوني وبالتالي لا يمكن تبويبها الا في اطار التضييق على حرية العمل النقابي وهضم الحق الانساني للعمال من قبل شركات متعددة الجنسيات دأبت على نهب الثروات الوطنية واستغلال العنصر البشري والدوس على ابسط حقوقه رغم الدور الذي يقوم به في تكديس ثرواتها وتحقيق أرباح خيالية لصالحها...فإننا نعلن عن دخولنا في اضراب جوع مفتوح من اجل:

•استرداد حقنا في الحياة من خلال عودتنا المشروعة للعمل.

• حق العمال في التمثيل النقابي الحر بعيدا عن شروط صاحب العمل.

• امتثال الشركات متعددة الجنسيات للقوانين الدولية للعمل و أولها احترام الحق النقابي.

واننا نهيب بالمجتمع المدني بمنظماته وجمعياته وأحزابه وشخصياته الوطنية وبالنقابات العمالية الأجنبية التابعة للمجموعة ان تقف الى جانبنا وتساندنا في قضيتنا التي نعتبرها مدخلا من مداخل استكمال مهام الثورة التونسية.

الامضاء:سنية الجبالي، منية الدريدي، رشيدة سالم وهدى ثالجي

عاشت نضالات العمال . دام الاتحاد العام التونسي للشغل سندا للكادحين نصيرا للمظلومين

بيان شركة (LIMEN Industrie)

نحن عمال ونقابيي الاتحاد العام التونسي للشغل , المنظمة العريقة والضاربة في الدفاع عن مصالح العمال, المطرودين عن العمل من الشركة الفرنسية" ليمان اندستري" /المغيرة /فوشانة وبعد استيفائنا لكل السبل القانونية والشرعية لاسترداد حقنا في العمل وفي التمثيل النقابي الديمقراطي الحر داخل المؤسسة ,وأمام التجاهل المتعمد لقضيتنا من السلط الإدارية والسياسية المسؤولة التونسية والفرنسية باعتبار قضية طردنا لا تستند الى أي أساس قانوني وبالتالي لا يمكن تبويبها الا في إطار التضييق على حرية العمل النقابي وهضم الحق الإنساني للعمال من قبل شركات متعددة الجنسيات دأبت على نهب الثروات الوطنية واستغلال العنصر البشري والدوس على ابسط حقوقه رغم الدور الذي يقوم به في تكديس ثرواتها وتحقيق أرباح خيالية لصالحها...

فإننا نعلن عن دخولنا في إضراب جوع مفتوح رفقة النقابيات المطرودات من معمل تجهيز الطيران شريكاتنا في النضال و ذلك بداية من يوم 19 جوان 2014 و ذلك من اجل:

• استرداد حقنا في الحياة من خلا ل عودتنا المشروعة للعمل.

• حق العمال في التمثيل النقابي الحر بعيدا عن شروط صاحب العمل.

• امتثال الشركات متعددة الجنسيات للقوانين الدولية للعمل و أولها احترام الحق النقابي.

واننا نهيب بالمجتمع المدني بمنظماته وجمعياته وأحزابه وشخصياته الوطنية وبالنقابات العمالية الأجنبية ان تقف الى جانبنا وتساندنا في قضيتنا التي نعتبرها مدخلا من مداخل استكمال مهام الثورة التونسية.

عاشت نضالات العمال . دام الاتحاد العام التونسي للشغل سندا للكادحين نصيرا للمظلومين

المأساة الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية لأهالي منطقة البركة

منطقة البركة هي منطقة فلاحية ترجع بالنظر – إداريّا- إلى معتمدية أم العرائس من ولاية قفصة لا يتجاوز عدد سكانها 500 ساكن يستغلّون في فلاحتهم آبارا سطحيّة.

في منتصف التسعينيات حفرت شركة فسفاط قفصة في المنطقة 16 بئرا عميقة تستغلها في غسل الفسفاط بمغاسل كاف الدور و المتلوي و هو ما أضرّ بآبار المتساكنين السطحية ، الامر اللذي أثار حفيظة الأهالي إذ نفذوا إعتصاما بمقطع كاف الدور احتجاجا على استغلال الشركة المفرط للمياه الذي أضرّ بفلاحتهم و مراعيهم إضافة إلى التفجيرات التي إنجرّ عنها تصدّع منازلهم .

و على خلفيّة هذا الاعتصام، تمّ إيقاف شخصين حُكم عليهما بخطيّة ماليّة قدرها 60 دينار.

و في سنة 2008 و على غرار ما وقع في أغلب مناطق الحوض المنجمي خاض المتساكنون عدّة تحرّكات مطالبين بحق الشغل و جبر الضرر، و لإخماد هذه التحركات تمّ تشغيل ثلّة من الشباب في شركة البيئة و مُنح الأهالي تعويضات زهيدة عن السكن لم تتجاوز 400 دينار.

و بعد ثورة 14 جانفي 2011 عاد الأهالي إلـــى الاحتجاج من جديد بطرق سلميّة ،غيـــر أنهم ،أمام سياسـة المماطلة و التسويف ،اضطرّوا إلى قطع المياه عن مغاسل الفسفاط بكاف الدور و المتلوي.

و في شهر مارس من سنة 2011 وعدتهم السلطات في شخص والي الجهة الوالي توفيق خلف الله و المدير المساعد لشركة فسفاط قفصة نجيب مراد ب :

- حفر بئرين عميقتين
- تشغيل 35 شابّا في شركة البيئة و الغراسة
- التعويض المادي ع ن الاضر ار الاحقة بمساكنهم و فلاحتهم

و على إثر هذه الوعود تمّ تعليق الاعتصام ،غير أنّ السلطة تراجعت في وعودها فعاد الشباب إلى

الاعتصام من جديد ، و هو ما اضطرّ ال سلطة إلى إبرام "اتفاق صلحي" تمّ بمقتضاه تعيين خبيرين أحدهما في الفلاحة و الآخر في البناء .

و بعد المعاينة سُلّم الأهالي التزامات تنصّ على أنّهم سيستلمون 25% من التعويض الجملي على أن يستلموا بقيّة المبلغ بعد المعاينة النهائيّة في آجال لا تتجاوز شهر ديسمبر من سنة 2012.

و قد تمّ فعلا تمكين الأهالي من القسط الأول "25%" ، غير أنه في الاثناء تمّ استبدال الخبيرين قضائيا، و قام هذين الاخرين بمعاينة ثانية افضت إلى تقلّص نسبة التعويض بشكل كبير (بعض الأهالي طُلب منهم أن يعيدوا أموالا إلى الشركة باعتبار أنّ المبلغ الذي أخذوه في المرّة الأولى

يتجاوز حجم الأضرار المجسمة في المعاينة الثانية) ونتيجة التلاعب في ملف التعويضات و عدم الالتزام ببقية الوعود (التشغيل و حفر الآبار) اضطرّ الأهالي إلى العودة إلى الاعتصام من جديد بداية من شهر ماي 2012

أبعاد و مطالب اعتصام 6 ماي 2012 وطرق تعاطي السلطة معه

فـي يـوم 6 ماي 2012 غ ــادر المعتصم ــون مكـان الاعتصـام لحضـور فعاليـات مهرجــان " سيـدي نـاصر" بأم العــرائس وبقـي اثنـان منهمــا فقط وهم ــا ورد السعي ــدي و حس ــام السعيــدي.

فاستغـل الأمن هذا النقص فــي عدد المعتصميـن وأوقف المعتَصِميْن ، و أم ـر بتشغيــل مضخّــات الميـــــاه. كمـا تمّ ايقاف بعض المارّة (5أشخاص لم تكن لهم أيّة علاقة بالاعتصام) ، كما تمّ إطلاق النار على شابّ كان يرعى الأغنام قرب مكان الاعتصام لاذ بالفرار خوفا من رجال الأمن.

إطلاق الرصاص و إيقاف الشباب أثار غضب الأهالي و جعلهم يتجمع ــون مكــان الاعتصـــام. و أم ــام ضغط هم، تمّ إط ــلاق سراح الموقوفين . غير أنّ الرائد ع ــادل العبدلّي عمد إل ــى استفزازهم ،إذ ق ــام بشتمهم و نعتهم بأبشع الأوصاف، كما عمد إلـي الإ طلاق المكثف للغاز المسيل للدموع دون موجب و هو ما استفز بعض المراهقين الذين ردّوا الفعل بإلقاء الحجارة على سيارات الأمن . و سرعان ما عاد الوضع إلى الهدوء.

و في يوم 15 ماي رفع الأهالي شكوى إلى وزير الداخلية ضد الرائد العبدلي ، و تحول وفد منهم إلي العاصمة لمقابلة السيد سعيد المشّيشي كاتب الدولة المكلف بالجماعات المحلية لدى وزير الداخلية وذلك لشرح المظالم التي يرزحون تحتها .

و قد وعدهم المسؤول المذكور برفع الامر للوزير و اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأن الرائد العبدلي .

و بعد سنة ، و تحديدا في شهر ماي من سنة 2013 تمّ إيقاف الشاب موسى السعيدي و هو في طريقه إلى مدينة قفصة على خلفية ما وقع يوم 6 ماي 2012، إذ تبيّن أنّ الرّائد عادل العبدلي قد رفع شكاية جزائية ضد 13 شخصا (7 الذين تمّ إيقافهم يوم 6 ماي 2012 مع 6 آخرين) متّهما إيّاهم بمحاولــة قتله عمدا و حجزهم و مسكهم لمواد حارقة.

و قد ظلّ الشاب موسى السعيدي موقوفا لمدة سنة كاملة إلى حين انعقاد الجلسة الابتدائية الأولى بتاريخ 21 ماي 2014 حيث صدر في حقه حضوريا و حق بقية المطلوبين غيابيا بعشر سنوات سجنا مع النفاذ العاجل .

كما صدرت أحكام غيابيّة ضد أغلبيّة أهالي المنطقة بـ 8 أشهر سجنا مع النفاذ العاجل بتهمة تعطيل حرية العمل. و قد شملت بعض هذه الأحكام عائلات بأكملها (الأب و الأم و البنا ت)، كما طال البعض الاخر المعوّقين و الموتى ، إذ صدر حكم في حقّ شخص توفي منذ مدّة .

الذكرى السادسة لاستشهاد
الحفناوي المغزاوي
6 جوان 2008 — 6 جوان 2014

47 شارع فرحات حشاد مدرج أ، الطابق الثاني، 1001 تونس

الهاتف: 664 257 71 (216 00) - الفاكس: 665 257 71 (216 00)

البريد الالكتروني: contact@ostunisie.org - contact@ftdes.net

بمســاندة :